

المقدمة

تقرير الرقابة الحالي للعام 2014 يطرح خلاصة مواضيع الرقابة التي أجريت في الحكم المحلي، وهو يشتمل على فصول رقابية على قضايا منظومية ومسائل محدّدة تتناول مختلف الشؤون التي تقع في صميم عمل الحكم المحلي في إسرائيل، وتؤثر على حياة المجتمع المحلي والبنى التحتية والخدمات المقدّمة له. إلى جانب مواصلة مكافحة الفساد العام ومن أجل النزاهة، يشدّد مكتب مراقب الدولة، أيضًا، على معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات التأثير الحاسم على شرائح سكانية واسعة. يخصّص المكتب موارد كثيرة لهذه المجالات، خصوصًا في الحكم المحلي، ويحرص على نحو خاصّ على فحص سلامة إجراءات المناقصات والحفاظ على النزاهة في السلطات المحلية.

الأرنونا (ضريبة الأبنية) في السلطات المحلية: مدفوعات الأرنونا هي مصدر الدخل الذاتي الأساسي في السلطات المحلية. تشكّل هذه المدفوعات عبئًا جديًا على أصحاب الأملاك في نطاق السلطات المحلية، سواء أكانت تلك أملاكًا مخصصة لأغراض السكن أو لأغراض تجارية أو غيرها. إنّ ديون المكلفين بالأرنونا للسلطات المحلية هي هائلة، وقد بلغت في العام 2012 نحو 27.5 مليار ش.ج.. إنّ رصد هذه الديون وجبايتها من قبل السلطات المحلية مشوبان بالنقص. لقد وجدت نواقص جدية وعدم تجانس في جوانب عديدة مرتبطة بفرض الأرنونا من جانب السلطات المحلية. إنّ آلية فرض دفع الأرنونا معقدة ومركبة بسبب كثرة التصنيفات، الأسعار وطرائق القياس، وهي تتميز بعدم التجانس كما أنّها غير متساوية. كما أظهر الفحص، أيضًا، وجود نواقص تتعلّق بالتخفيضات الممنوحة لمن يستحقونها والذين بحوزتهم أملاك مختلفة، محو ديون أرنونا بشكل منافي للقانون وغياب الإشراف والرقابة اللانقيين من جانب وزارة الداخلية على السلطات المحلية في هذا المجال. إنّ وزارتي الداخلية والمالية والسلطات المحلية مطالبة بإجراء فحص مجدّد لموضوع التخفيضات في الأرنونا، نسبتها ومقاييس إقرارها من أجل خلق التجانس والمساواة المنشودين في هذا المجال الهامّ.

استغلال قاصرين للدعارة: أحد المواضيع الاجتماعية الهامة هو معالجة السلطات المحلية للظاهرة الخطيرة المتمثلة باستغلال قاصرين للدعارة – هذه الظاهرة منتشرة لكنّها مخفية عن الأبصار وتتم، على الأغلب، في مواقع مغلقة. يتفق الأخصائيون على أنّ ثمة علاقة وثيقة تربط

بين ظاهرة استغلال قاصرين للدعارة وبين وجود خلفية من التعرض لاعتداء جنسي، إهمال، مشاكل في المدرسة، مكانة اجتماعية-اقتصادية متدنية، عضوية في مجموعات هامشية جنائية، غياب مأوى آمن والعيش في الشوارع. لكن هناك فروقاً واضحة بين الأخصائيين في تعريف الظاهرة، ولا تتوافر معطيات دقيقة عن حجمها. إن المعطيات التي تقدمها جهات الخدمات الاجتماعية غير كاملة، ولا تكفي لعرض صورة كاملة لعدد القاصرين الذين يتم استغلالهم للدعارة في نطاق السلطات المحلية، والمصاعب التي يواجهونها. لقد وجدت نواقص في برامج حكومية مخصصة لمعالجة ظاهرة استغلال القاصرين في الدعارة وفي عمليات الكشف عن القاصرين المستغلين للدعارة، الأمر الذي يدل على أن معالجة وزارة الرفاه الاجتماعي والسلطات المحلية لهذه الظاهرة لم تؤت ثمارها المرجوة على مدار السنين. بناءً على ذلك، يجب العمل بشكل حثيث على تقليص الظاهرة الخطيرة المتمثلة باستغلال قاصرين للدعارة. إن المعالجة الفعالة لهذه الظاهرة تستوجب تعاون جميع جهات الكشف والعلاج – وزارة الرفاه الاجتماعي، أقسام الخدمات الاجتماعية في السلطات المحلية، جهاز التعليم وشرطة إسرائيل. ينبغي على هذه الجهات أن تدفع نحو برامج تقدم حلاً لائقاً في مجالات الوقاية، الكشف، تطبيق القانون، العلاج والتأهيل والعمل على استنفاد الإجراءات القانونية ضد من يستغلون قاصرين للدعارة، سواء أكان على المستوى القطري أو على المستوى المحلي، وذلك من أجل تخليص القاصرين من دائرة الدعارة وإعادتهم إلى الحياة المعيارية. تقع على عاتق الحكومة والسلطات المحلية المسؤولية عن معالجة هذا الموضوع، ويحظر عليها، في هذه المجالات، الاعتماد فقط على النشاطات الهامة التي يقوم بها القطاع الثالث.

الاستخدام المحظور لموارد السلطات المحلية لأغراض الانتخابات: وفقاً للقانون، يُحظر في إطار الدعاية الانتخابية استخدام أموال، أراضٍ أو ممتلكات عامة. تم في هذا الإطار فحص جوانب استخدام موارد السلطات المحلية في معارك الانتخابات. تم العثور على نواقص بالغة الأهمية في كل ما يتعلق بتمويل منشورات ذات طابع دعائي على حساب صندوق الميزانية العامة. وجدت حالات تحملت فيها السلطات المحلية تكاليف منشورات ذات طابع دعائي لصالح رئيس مجلس محلي تنافس مرة أخرى في انتخابات السلطات المحلية. وكل هذا بشكل مخالفٍ للتعليمات، وبشكل يمنح رئيس السلطة أفضلية على منافسيه في الانتخابات من خلال تلقي تمويل من صندوق السلطة المحلية، إضافة إلى التمويل الرسمي الذي يستحقه بموجب القانون. إن النشر في صحف محلية بتمويل من السلطة المحلية، الذي يعرض إنجازات السلطة، والمنشورات المترافقة مع اسم رئيس السلطة المحلية وصوره قد يتم اعتبارها استخداماً محظوراً

لموارد السلطة المحلية في إطار دعاية انتخابية، حتى لو أنها نشرت قبل الانتخابات بأكثر من ستة أشهر. قسم من المنشورات والبيانات التي أصدرتها السلطات المحلية اشتمل على معلومات ذات طابع دعائي لصالح رئيس المجلس. كما إن إعدادها من قبل موظفي السلطة، عبر استخدام منشأتها واستغلال مكانة رئيس المجلس لخلق أفضلية على منافسيه، يتنافى مع تعليمات القانون. يجب على السلطات المحلية الامتناع عن إصدار منشورات التي هي بمثابة دعاية انتخابية، ويجب على وزارة الداخلية، في الحالات المذكورة، العمل على إلزام السلطات المحلية بالقيام بواجبها وإعادة أموال تم صرفها من الميزانية العامة لغرض تمويل معركة انتخابات.

الإشعاع غير المؤين في مؤسسات تعليم: الإشعاع غير المؤين (بما فيه الإشعاع الإلكتروني-مغناطيسي) هو مصدر ضرر بيئي وصحي يؤدي الانكشاف عليه إلى زيادة خطر الإصابة بالسرطان. إن الأطفال حساسون أكثر من البالغين للعناصر المسرطنة، ومن بينها الإشعاع الإلكتروني-مغناطيسي. لقد بينت الرقابة، في هذا الموضوع، وجود نواقص في نشاطات السلطات المحلية وأصحاب مؤسسات التعليم الخاصة وكذلك في الخطوات التنظيمية التي تقوم بها وزارة التعليم في كل ما يتعلق بتشخيص الإشعاع غير المؤين الذي يتجاوز الدرجة المسموح بها في مؤسسات التعليم ومعالجة مصدر الضرر هذا. إن الأغلبية الساحقة من السلطات المحلية وأصحاب مؤسسات التعليم الخاص التي تم فحصها لم يجروا قياسات إشعاع شاملة في محيط الطالب في جميع مؤسسات التعليم الخاضعة لمسؤوليتهم. وزارة التعليم لم تجر مسحاً لمصادر الإشعاع في محيط الطالب ولم تطلب من السلطات المحلية ومن أصحاب مؤسسات التعليم إجراء قياسات إشعاع شاملة في مؤسساتهم. وزارة التعليم، وزارة جودة البيئة والسلطات المحلية مطالبة بالعمل بشكل سريع لإصلاح النواقص في هذا المجال الهام، والتي قد يكون لها تأثير على صحة الطلاب في مؤسسات التعليم.

تقديم خدمات للمسنين في السلطات المحلية: إن أقسام الرفاه الاجتماعي في السلطات المحلية مسؤولة عن معالجة المجموعات السكانية الضعيفة في نطاقها، بمن في ذلك مجموعة المسنين، من خلال العاملين الاجتماعيين. أظهر فحص هذا الموضوع أن هناك نواقص كبيرة في العناية بالمسنين في مجالات مختلفة: تشخيص مسنين بحاجة إلى مساعدة في المجتمع؛ ضغط العمل الواقع على العاملين الاجتماعيين في أقسام الرفاه الاجتماعي؛ التعاقدات مع هيئات تفعل مراكز نهارية للمسنين؛ نشاطات المستشارين في السلطات المحلية المقدمة للمواطنين القدامى؛ تقديم خدمات وتطبيق الخطة الشاملة "حاييم بجيل" التي بادرت إليها الوزارة لصالح المواطنين

القمامى. إنَّ سيرورة ارتفاع سنَّ السَّكان بوتيرة عالية تزيد من الطلب على الخدمات العامَّة والخاصة المتعلِّقة بالعناية بالمسنِّ. إنَّ هذا الطلب الآخذ بالازدياد على هذه الخدمات يستوجب إصلاحًا فوريًّا للشوائب التي وجدت، واستعداد السلطات المحليَّة، الوزارات الحكوميَّة والهيئات الأخرى ذات الصلة، بشكلٍ ملائم، في هذا المجال.

التعاقدات مع مقاولين لإخلاء النَّفايات: إنَّ واحدة من أهمِّ الخدمات التي يجب على السُّلطات المحليَّة أن توفِّرها لسكَّانها هي إخلاء النَّفايات من الحيز العامِّ وإخلاء النَّفايات البيئيَّة. تتراكم في نطاق السُّلطات نفايات من أنواع مختلفة: نفايات مصدرها البيوت، المتاجر والصناعة، نفايات عضويَّة مصدرها النَّباتات؛ نفايات مصدرها خردة السيَّارات وغيرها؛ نفايات ناتجة عن أعمال البناء. كميَّة النَّفايات الناتجة آخذة بالازدياد من سنة إلى أخرى، وبلغت في إسرائيل عام 2012 نحو 5.3 ملايين طنِّ. تمَّ فحص تعاقدات سلطات محليَّة مع مقاولين لجمع النَّفايات وإخلائها، وتمَّ العثور هنا على نواقص جدِّيَّة في هذا المجال: تعاقدات دون مناقصات، استعدادات غير كافية لعقد مناقصات، غياب الشَّفافية في المفاوضات، تغيير شروط المناقصات بعد نشرها، والرَّقابة والإشراف غير الناجعين على عمل المقاولين وجودة الخدمات التي يقدِّمونها. إنَّ السُّلطات المحليَّة ملزمة بالتشديد على تطبيق تعليمات القانون في إجراء المناقصات وإدارتها، وذلك من أجل الحصول على أفضل عرضٍ من ناحية الخدمة والسَّعر لضمان النزاهة، المساواة والشَّفافية. إنَّ قواعد الإدارة السَّليمة تستوجب حرص السُّلطات على تطبيق تعليمات العقود التي وقَّعت عليها، وممارسة الرَّقابة والإشراف من أجل حماية مصالح السُّلطة المحليَّة وكافة المواطنين.

منشآت رياضيَّة عامة في السُّلطات المحليَّة: إنَّ إقامة وصيانة منشآت رياضيَّة بمستوى عالٍ في مناطق نفوذ السُّلطات المحليَّة هما خدمة هامَّة للسَّكان. هذه المنشآت تشجِّع على ممارسة النُّشاط الرياضيِّ، وتساهم في الصَّحة، الرِّفاه الاجتماعيِّ والتمكين الذاتيِّ. في المقابل من ذلك، إنَّ المنشآت المفقورة إلى صيانة لائقة قد تشكِّل خطرًا على سلامة الجمهور. للأسف الشديد، وقعت في السَّنوات الأخيرة عدَّة حوادث انهيار منشآت، مثل أعمدة كرة سلَّة وأطر شباك كرة القدم، ما أدى إلى وقوع إصابات قاسية لأطفال وحتى إلى حالات وفاة. في مناطق نفوذ السُّلطات المحليَّة في إسرائيل هناك نحو 6,700 منشأة رياضيَّة عامَّة من أنواع مختلفة تستخدم لمختلف النشاطات الرياضيَّة. تبين أنَّ المعايير التقنيَّة الخاصَّة بالآلاف المنشآت الرياضيَّة هذه غير مُطبَّقة، وأنَّ مجال المنشآت الرياضيَّة ظلَّ دون تنظيم ولا رقابة. هناك سلطات محليَّة لم تقم بصيانة

المنشآت الرياضية القائمة في مناطق نفوذها، ولم تراقب جانب الأمان فيها على نحو لائق. من أجل الحفاظ على سلامة الجمهور، فإن السلطات المحلية مُطالبَة بإقامة المنشآت الرياضية وفقاً لاحتياجات السكّان، صيانتها بشكلٍ جارٍ وضمان صلاحيتها وسلامتها. يجب على وزارة الداخلية، بالتعاون مع وزارة الثقافة والرياضة ووزارة الاقتصاد، بلورة تعليمات واضحة ومفصلة لصيانة المنشآت الرياضية القائمة في مناطق نفوذ السلطات المحليّة، بما في ذلك التّعليمات المتعلقة بضمان إمكانية التوجّه إليها.

عام: هناك مواضيع منظوميّة أخرى تمّ فحصها تناولت خدمات إضافية تقدّمها السلطات المحليّة لسكّانها: إنارة الشوارع، تفعيل أطر استكمال في ساعات ما بعد الظّهر، برامج إثراء في ساعات الظّهر وإدارة سجلات في السلطات المحليّة. تمّ العثور على نواقص حقيقيّة في هذه المجالات. تمّ كذلك فحص مواضيع محدّدة في مجالات مختلفة، ومنها الشركة البلديّة أرنيل في القدس، ترميم مبنى قصر الثقافة في تل أبيب، إقامة القرية الرياضية في حيفا، صفاقات أراضٍ في بئر السبع، تقديم دعم من قبل بلدية بيتح تكفا، جوانب في عمل المجلس الإقليمي مطيه يهودا، اللجنة المحليّة للتنظيم والبناء رحوفوت، وتلوّث الهواء من الباصات في المحطّة المركزيّة بالقدس.

إنّ جودة حياة المواطن تتأثّر، إلى حدّ كبير، بمستوى الخدمات التي توفّرها السلّطة المحليّة له، ومن حفاظها على سلامته، صحّته وأمانه. يضمّ هذا التقرير قضايا كثيرة ومتنوّعة في مجال عمل السلطات المحليّة والوزارات الحكوميّة، التي تبيّن أنّ هناك نواقص جيّدة كثيرة فيها. يتوجّب على السلطات المحليّة والوزارات الحكوميّة العمل بشكلٍ سريع وناجع لتصحيح النواقص التي طرحها التقرير من أجل تحسين الخدمة المقدّمة للسكّان.



يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، كانون الأوّل 2014